**02**

الأمم المتحدة تشكر الملك على دعمه السخي لبرنامج الأغذية العالمي

**05**

مجلس التعاون: اعتماد اليوم العالمي لحقوق الإنسان خليجيا

**09**

«الحسبة» تفعّل وحدة لحقوق الإنسان في رئاستها العامة


# حقوق الإنسان

العدد التاسع والستون - ربيع الأول ١٤٣٦هـ

نشرة شهرية متخصصة تصدر عن مركز النشر والإعلام
هيئة حقوق الإنسان
المملكة العربية السعودية


### ٣٥ مليون دولار تبرعاً لدول غرب إفريقيا لمكافحة "إيبولا"

## بأمر الملك.. ٣٥٨ مليوناً لأسر الضمان وتعيين ٩ وزراء جدد

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله – عدداً من الأوامر الملكية التي تقضي بإعفاء وزراء من مناصبهم وتعيين آخرين بدلاً منهم، بينما وجّه – أيده الله - بصرف مساعدة عاجلة لأسر الضمان الاجتماعي في المناطق الشمالية من المملكة لمواجهة موجات البرد التي تتعرض لها هذه المناطق، وبلغت قيمة هذه المساعدة التي أمر بها الملك المفدى نحو (٣٥٨,٣٩٩) مليون ريال.

إلى ذلك، تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي لدول غرب إفريقيا لمكافحة وباء الإيبولا.

وأوضح معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي أن برنامج مكافحة الإيبولا الذي تفضل به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - وينفذه البنك الإسلامي للتنمية؛ يتضمن تزويد المدارس بمجسات حرارية ووسائل فحص وفرز طبي تتيح التعرف إلى المصابين والتصدي المبكر لمعالجتهم والحيلولة بإذن الله دون انتقال العدوى منهم.

وأفاد معاليه أنه لدى التزود بهذه المعدات سيكون بإمكان حكومات الدول المعنية افتتاح المدارس للعام الدراسي الحالي بعد تمكين كل مدرسة من إمكانية إجراء فحص أولي للتلاميذ عند دخول المدرسة للتأكد من سلامتهم، وبذلك يطمئن أولياء التلاميذ والطلاب على سلامة أبنائهم وبناتهم عند ذهابهم

إلى المدارس.

وأضاف أن البرنامج يتضمن تزويد محطات النقل بشتى أنواعه من المطارات ومحطات السكك الحديدية ومحطات حافلات النقل العام بمجسات حرارية ووسائل فحص وفرز طبي تتيح التعرف إلى المصابين والتصدي المبكر لمعالجتهم، وإقامة مراكز علاج متخصصة بواقع مركز في كل دولة من الدول الثلاث التي استفحل فيها الوباء، وهي سيراليون وغينيا وليبيريا، لدعم خدمة حالات المشتبه بهم ولا سيما من رواد المدارس والمستشفيات ومحطات النقل العام، وما يلحق بها من أماكن التجمع المعرضة للاختلاط بالمصابين، فينقل المشتبه بهم إلى هذه المراكز لاستكمال الفحوصات، وينقل المصابون - لا قدر الله - إلى المراكز المتخصصة للعلاج.

وقال الدكتور أحمد علي: إن البرنامج يشتمل على إقامة مركز علاج متخصص بجمهورية مالي حيث ظهر الوباء ولم ينتشر بحمد الله ويقوم هذا المركز بتعزيز قدرات السلطات الصحية في مالي لمواجهة أي حالات وبائية مستقبلية لا قدر الله. وأضاف معاليه أن ما تبرع به خادم الحرمين الشريفين أجزل الله مثوبته، يشكل دفعاً قوياً في سياق مساهمة العالم الإسلامي في الجهد الدولي لمكافحة الوباء، مشيراً إلى أن تجهيزات الفحص التي تمولها هذه المنحة ستعين على سرعة افتتاح المدارس في الدول المعنية، بينما تقوي مرافق العلاج الجديدة البنية التحتية والمؤسسية للتصدي لوباء الإيبولا ثم مواجهة أي حالات وبائية مستقبلية، لا قدر الله، وتساعد على إنقاذ حياة آلاف المصابين وتأمين سلامة المهددين بالعدوى.

(راجع ص2)

## العيبان يدعو إلى تحسين آليات الحماية من الإيذاء

شدد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، على أهمية توثيق الحالات التي تتعرض للإيذاء وما تم بشأنها، مطالبًا بتحسين آلية المواجهة مع مختلف أنواع الإيذاء، موضحًا أن المملكة تبذل جهودًا كبيرة ومتميزة في مواجهة مختلف مظاهر الإيذاء؛ انطلاقًا من المرتكزات الشرعية والثوابت الأساسية التي قامت عليها البلاد منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله -.

جاء ذلك خلال تدشين معاليه أخيراً أعمال "ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه"، التي نظمتها الهيئة، بحضور عدد من مسؤولي الجهات الحكومية في المملكة ذات العلاقة بالجوانب التربوية، والنفسية، والاجتماعية، والأمنية.وأبان أن الهيئة أنهت مؤخرًا دراسة علمية تبحث موضوع "العنف الأسري في المملكة في إطار حقوق الإنسان" تصب في صالح حل العوائق التي تواجه الجميع في صد الإيذاء.

بينما أكد لـ«الشرق الأوسط» أن جهازه سيضع هذه الدراسة بين أيدي الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الأنظمة لكي تكون جرس إنذار لجميع القطاعات ذات العلاقة، ومنطلقاً لإجراء دراسات جديدة لمتابعة تنفيذ الأنظمة ولتشجيع المؤسسات التعليمية والبحثية على إجراء مثل هذه الدراسات وبصبغة علمية ذات منهجية واضحة ومحددة، وألا تكون بشكل عشوائي لا يستند إلى مرجعية علمية، حسب تعبيره. وأشار إلى أن الحكومة الرشيدة حرصت على رعاية أفراد المجتمع من الإيذاء، بما في ذلك المدرسة بوصفها المؤسسة التربوية التي يقضي فيها الطلاب والطالبات جلَّ وقتهم، مبيناً أن هناك أنظمة قضائية تحفظ حقوق المرأة والطفل لكونها الفئات الأكثر عرضة للإيذاء سواء كان الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي.

ولفت العيبان إلى أن المملكة أعدت البرامج الصحية والتربوية والنفسية والاجتماعية؛ بهدف إعادة تأهيل من يتعرضون للإيذاء، بما يتسق مع ثوابتها الشرعية، ويتماشى مع المعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية التي انضمت إليها هيئة حقوق الإنسان.